

الخدمات البيئية لبلدية باب الوادي

إعداد : الاستاد سرباح محمد

المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة الجزائر

المقدمة :

إن تعدد الخدمات الحضرية وتشابكها جعل المدينة تعيش وفق نظام دقيق، فأي خلل يصيب أحد عناصره يؤدي إلى اضطراب العلاقة بين عناصر النظام العمراني، وبروز تناقضات محالية تربك السير العادي لحياة المدينة والإخلال بالتوازن القائم في النسق الكلي لوظيفتها الحضرية .

ترتكز الخدمات الحضرية في الجزائر كغيرها من دول العالم على عدة مؤسسات وهيئات إدارية منها البلديات والمؤسسات العمومية، وتعتبر بلدية باب الوادي إحدى المؤسسات القاعدية المتواجدة في قلب العاصمة التي نحن بصدد دراستها في هذا البحث، إذ نحاول من خلاله معرفة الخدمات الحضرية الموجودة في مجالها وأهم النقائص والمشاكل التي يعاني منها التنظيم والتسيير المحلي فيها.

يعتبر النسيج العمراني لباب الوادي إمتدادا لنسيج العاصمة إذ يتأثر بكل العوامل التي تؤثر في نسيج العاصمة، فقد ورثت بلدية باب الوادي بنايات وطرقا وأرصفة وشبكات قاعدية من الحقبة الإستعمارية كباقي البلديات المتواجدة بمركز العاصمة.

أصبحت البلدية نتيجة إفرازات العاصمة مع مرور الوقت تعيش نفس المشاكل التي تعيشها العاصمة كقدم الحظيرة العقارية، حيث نجد نسبة 75% من هذه الأخيرة

بنايات قديمة ومتدهورة، وإرتفاع معدل إشغال السكن بفعل النمو الديموغرافي الذي وصل حسب إحصائيات 1998 إلى أكثر من 87 ألف نسمة في مساحة تقدر بـ 2 كلم²، إضافة إلى ذلك نجد مشاكل حضرية متنوعة ناتجة أساسا عن النمو الديموغرافي والمتطلبات السكانية وعن التمرکز الكبير للأنشطة التجارية والصناعية في المحيط الحضري للبلدية، كظهور أزمة السكن وتدهور الحظيرة العقارية.

أصبحت الطرقات والأرصفة لا تستوعب حركة المارة والسيارات بسبب ضيقها وإزدحامها ونلاحظ أيضا مشاكل تلوث المحيط وسوء توزيع الخدمات الحضرية في المجال العمراني، وسنحاول أن نطرح هذه المشاكل بتحليل الوضعية الراهنة لبعض الخدمات البيئية في محيط بلدية باب الوادي، كما سنتطرق إلى أهم المشاكل والنقائص التي تعاني منها هذه الخدمات من حيث توفيرها وتنظيمها، وكذا تسييرها ومدى إستجابتها للمتطلبات السكانية في محيط البلدية.

أخيرا نحاول إستخلاص الدور الذي سوف تلعبه البلدية مستقبلا في تنظيم تسيير المجال إن توفرت لها الإمكانيات والظروف الملائمة لذلك .

1- التعريف ببلدية باب الوادي:

بلدية باب الوادي هي إحدى البلديات المتواجدة في مركز العاصمة، تتميز بأحياء وبنايات ذات النمط الإستعماري وتتوفر على شبكة هامة من الطرق تربطها بعدة بلديات أخرى مجاورة. تتميز البلدية بموارد محالية تجعل منها ذات أهمية، وتمثل في وجود 30 وحدة صناعية وإنتاجية تشغل مئات العمال، إذ تعتبر مركزا تجاريا مميزا يلي طلبات سكانها وسكان البلديات المجاورة، هذا ما يكسبها موقعا إستراتيجيا يجعلها منطقة تبادل وإتصال وجذب لسكان الأحياء وبعض بلديات العاصمة الأخرى.

يعود تاريخ بلدية باب الوادي إلى العهد الروماني، إذ كانت عبارة عن تلال وأودية منعقدة السكان وإلى غاية العهد العثماني الذي شيدت فيه القصبية التي تحتوي على أربعة أبواب منها باب الوادي نسبة إلى " وادي مكاسل الذي كان يعبرها وكان يقطنها آنذاك 25 ساكنا وسميت أيضا بباب الموت لقلة السكان وكثرة المقابر بها، ثم جاء الإستعمار الفرنسي حيث عرفت تطورا عمرانيا حتى ظهر بها عدة أحياء مثل

حي مصطفى عام 1846⁽¹⁾، ثم هدمت الباب التي كانت موجودة بها وبعدها تحول باب الوادي إلى تجمع عمراني كبير إكتسب صبغة الحي الشعبي مع مرور الوقت.

تمتد بلدية باب الوادي على شريط ساحلي طوله 2 كلم. يحدها من الشمال الشرقي البحر المتوسط ومن الشمال الغربي بلدية بولوغين ومن الجنوب الشرقي بلدية القصبة ، أما من الجنوب الغربي فبلدية وادي قريش، (أنظر الخريطة رقم 01).

تتربع البلدية على مساحة تقدر بحوالي 2 كلم² ، يقطنها نسبة عالية من السكان تقدر بـ 87557 نسمة وفق إحصاء جوان 1998 بكثافة سكانية تقدر بـ 43,7 ألف ن/كلم²، سببها تركز مختلف النشاطات الإقتصادية والخدمات بالعاصمة بصفة عامة وباب الوادي بصفة خاصة، إذا قارنا عدد السكان في الوقت الحالي نجد أنه أقل مما كان عليه في إحصائي 1977 و 1987، حيث كان عدد السكان عام 1977 يقدر بـ 96863 ساكنا وارتفع في عام 1987 إلى 103228 ساكنا بينما إنخفض في الإحصاء الأخير عام 1998 بسبب التغيرات التي عرفتتها البلدية منها زلزال 1989 الذي تأثرت فيه البنايات، مما أدى إلى ترحيل حوالي 800 عائلة هذا إلى جانب خطورة الوضع الأمني الذي مس البلدية في التسعينيات ، الأمر الذي كان وراء هجرة عدد من السكان إلى بلديات أخرى لاسيما المناطق الحضرية الجديدة في ضواحي العاصمة راجع الجدول رقم 01.

1 نعيمة عبدوس، عيساوي كريمة، النقل والتنقل في بلدية باب الوادي، مذكرة مهندس دولة في التهيئة الحضرية، معهد علوم الأرض دائرة الجغرافية والتهيئة القطرية، جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين، 1997، الجزائر، ص 8 .



جدول رقم: 01

تطور عدد سكان بلدية باب الوادي ما بين 1977 و 1998

1977	معدل النمو (77/66)	1987	معدل النمو (87/77)	1998	معدل النمو (98/87)
96.863	8,21%	103.228	6,69%	87557	-1,48%

المصدر: مجموعة الإحصاء العام للسكن والسكان (RGPH)

الديوان الوطني للإحصاء (1977 - 1987 - 1998).

تتميز بلدية باب الوادي بكثافة سكانية عالية مقارنة بأغلب البلديات الأخرى المتواجدة على مستوى العاصمة وهي مدينة مغلقة لا تتوفر على إحتياجات عقارية، هذا ما أدى إلى وجود أزمة السكن بها، ونقص بعض المرافق العمومية كالمراكز الثقافية ودور الشباب وغيرها من المرافق الضرورية.

تعتبر البلدية كما أشرنا سابقا مركزا تجاريا هاما وذلك لتنوع نشاطها الإقتصادي والتجاري ولوجود الكثير من الشركات والوحدات الصناعية بها، إضافة لإرتباطها بشبكة هامة من الطرقات كالطريق الوطني رقم 11 الذي يمتاز بحركة مرور كثيفة ويجعلها مركز عبور وقبلة لكل مواطن من البلديات المجاورة .

2- أحياء و شوارع البلدية:

تشتمل بلدية باب الوادي على 108 قطاع حيث كل قطاع يحوي في طياته مجموعات سكنية يصل عددها إلى 203 مجموعة و 158 نهجا وشارعا يسطرون الهيكل العمراني لها، فنجد داخل محيط البلدية عدة أحياء معروفة بنمطها العمراني وبكثافتها السكانية العالية تتوزع في نقاط مختلفة من المجال كما هو الحال بالنسبة لحي الكاليتوس، رشيد كواش وعمر بن عيسى... وغيرها، وهناك شوارع كبيرة أخرى ذات أهمية تجارية وخدماتية تمتاز بحركة مرور كثيفة منها نهج العقيد لطفي، نهج محمد بوكلة، نهج عسكري أحسن، نهج سعيد تواتي، نهج عبد الرحمان ميرة، نهج عمر بن عيسى، نهج باسطا علي، شارع محمد تزايرت، شارع محمد الصغير سعداوي، شارع إبراهيم غرافة وغيرها. سنحاول على ضوء ذلك التطرق إلى بعض هذه الشوارع والأحياء كمثال لتجسيد واقع النسيج الحضري للبلدية.

2-1- الأحياء:

تتوزع الأحياء في نقاط متعددة من النسيج الحضري في باب الوادي كما هو واضح على الخريطة رقم 02 ويبلغ عددها 10 أحياء معروفة تتربع على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 60 هكتارا، أي بنسبة 30% من المساحة الإجمالية للبلدية.

يتضح من خلال الجدول رقم 02 الذي يمثل عدد السكان والمساكن للأحياء الموجودة في البلدية أن أغلب هذه الأحياء تتميز بكثافة سكانية معتبرة تمثل نسبة تقدر بـ 23,34% من مجموع سكان البلدية مع وجود 2450 سكن بنسبة تقدر بـ 16,655% من مجموع الحظيرة العقارية السكنية للبلدية. يمكن أن نشير على أن سكان بلدية باب الوادي لا يتوزعون فقط على الأحياء المعروفة، بل يتوزعون عبر الشوارع المفتوحة أيضا بنسبة كبيرة تقدر بحوالى 76,6%، ومما يؤكد ذلك أن أغلب هذه الأحياء يعيش ضغطا سكانيا مرتفعاً بعدد سكان مقدر بحوالى 20438 نسمة يتعدى معدل إشغال السكن في أغلب الأحياء المعدل الوطني، فنجد في حي الكاليتوس 10,9 (نسمة/سكن) وتتراوح ما بين 8,2 و 11,4 (نسمة/سكن) في حي رشيد كواش و حي رابح بيساس وحي الطاحونات القديمة وحي مدور أرزقي، بينما نجده يتراوح ما بين 7,5 إلى 9,5 (نسمة/سكن) على باقي الأحياء بإستثناء حي العقيد لطفي الذي نجده يقارب المعدل الوطني بـ 7,2 (نسمة/سكن)، مما يبين أن هذا الحي لا توجد به كثافة سكانية عالية مقارنة مع باقي الأحياء الأخرى كما هو موضح في الجدول رقم 02 و الخريطة رقم 02 .

الجدول رقم: 02

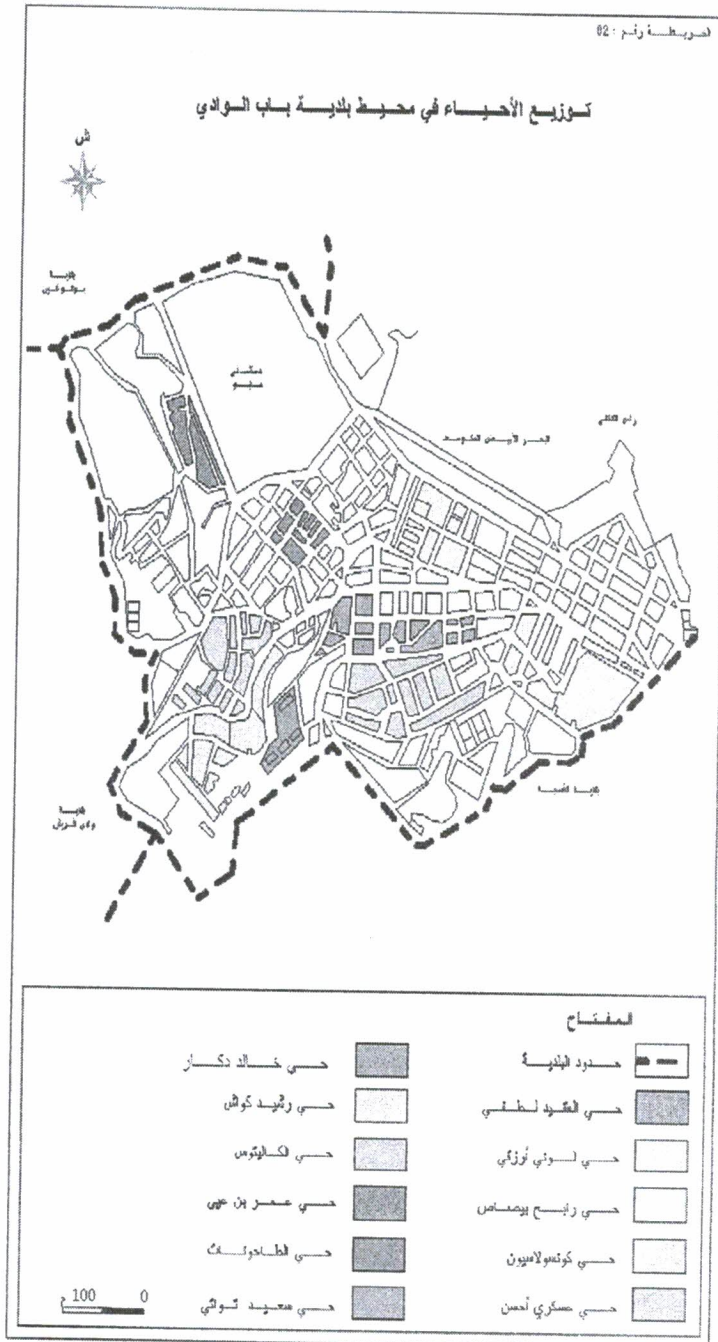
عدد السكان والمساكن لأحياء بلدية باب الوادي لعام 1998

الرقم	الأحياء	عدد المجموعات السكنية	عدد السكان	عدد العمارات	عدد المساكن	عدد المستويات	معدل الإشغال ن/السكن
01	عسكري احسن	02	11525	14	167	05	9,13
02	رابح بيساس	01	1169	06	103	12	11,3
03	العقيد لطفي	02	1977	12	270	14-09	7,2
04	الطاحونات القديمة	01	1525	11	148	06	10,3
05	مدور لوني أرزقي	01	858	06	77	08-07	11,4
06	كونسلاسيون	03	3460	23	435	07-05	7,79
07	الكاليتوس	01	3884	09	354	09	10,9
08	عمر بن عيسى	02	1587	11	185	06-05	8,5
09	رشيد كواش	06	3375	05	414	10-05	8,2
10	خالد دكار	01	1078	07	97	06-05	11,1
	المجموع	20	20438	105	2450	/	9,5

المصدر: مصلحة الإحصائيات للبلدية مع تحقيق ميداني أجراه الباحث 2001

سنحاول في هذا البحث أن نسلط الضوء على بعض الأحياء كعينة هامة لتعرف عن الوضعية التي يعيشها التجمع الحضري لباب الوادي ونأخذ لذلك حي الكاليتوس، رشيد كواش، عمر بن عيسى وحي خالد دكار.

الخريطة رقم : 02 توزيع الاحياء في محيط بلدية باب الوادي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البحث الميداني سنة 2003

أ- حي الكاليتوس:

يعتبر حي الكاليتوس من أكبر أحياء باب الوادي إذ يقع في الجنوب الغربي للبلدية يتربع على مساحة تقدر بـ 05 هكتار ويضم 09 عمارات و 354 سكا يقطنها حوالي 3884 ساكنا، وهي بنايات في حالة جيدة يصل علو بعضها إلى 09 طوابق وتتواجد بها مساحات للعب و الإستجمام أغلبها غير مهيأة وغير منظفة.

يعيش الحي فوضى كبيرة من حيث تجمع القمامات بين العمارات و في الساحات، وتسرب المياه القذرة كما أن هناك نقائص بالحي تتمثل في عدم وجود إنارة عمومية وتدهور الطرقات داخله، ويحتاج مرتفع الحي إلى تشجير من أجل تهوية الوسط وحماية التربة من الانجراف.

نستطيع القول أن الحي يتميز بمحيط سكني غير لائق نتيجة عدم إهتمام السكان بالمحيط وعدم إحترامهم لقواعد النظافة والصحة العمومية رغم الحملات التطوعية التي قامت بها البلدية بمشاركة بعض المؤسسات العمومية لنظافة المحيط، فبمجرد تنظيف الحي يتحوّل مباشرة إلى أماكن لتجمع القمامة من جديد بعد أسبوع من ذلك، وهذا يعود إلى عدم إتخاذ إجراءات صارمة من طرف الجهات المعنية لاسيما البلدية سواء في كيفية تنظيم الحي أو إعادة هيكته أو تحميل السكان المسؤولية تجاه حيهم، إضافة إلى غياب لجنة الحي بصفة خاصة وفي الأحياء الأخرى بصفة عامة وغياب واجب التوعية من الجهات المعنية كالبلدية ومؤسسة "ناتكوم"، وكذلك المجتمع المدني الموجود في باب الوادي.

ب- حي رشيد كوا :

يوجد هذا الحي في جنوب مركز التجمع الحضري، فهو يتربع على مساحة 2,5 هكتار ويقطنه حوالي 3375 نسمة بمعدل إشغال يقدر بـ 8,2 (نسمة/سكن)، وهو يعيش نفس الوضعية التي يعيشها حي الكاليتوس من حيث نقص النظافة وتسرب المياه القذرة ، كما هو واضح في (الصورة رقم 01).



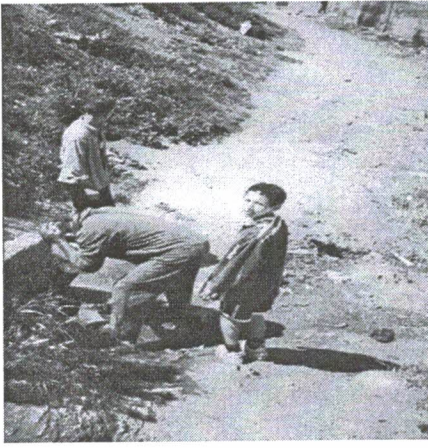
تشوه المنظر الطبيعي والجمالي لحي رشيد كواش نتيجة تجمع كميات هائلة من القمامة في وسط الحي.

فبالرغم من الحملات التطوعية التي تقوم بها البلدية في مجال النظافة إلا أن الحي لا يخلو من تجمع القمامة، وعليه إقترحت البلدية على الوكالة العقارية لمدينة الجزائر بصفتها المالك الأصلي للحي إعادة تهيئته وتحويل مكان تجمع القمامة إلى مرفق ثقافي أو تجاري، ووضع أجهزة منقولة لتجميع القمامة، لكن الوكالة لم تعط أي رد بشأن ذلك.

يوجد داخل الحي ينبوع من الماء مجهول المصدر مختلط بالمياه القذرة، قامت البلدية بغلقه عدة مرات لكن سكان الحي أعادوا تشغيله لاستعمالاتهم الخاصة دون مراعاة المخلفات الصحية على المواطنين وعلى البيئة الحضرية. نظرا لموقع الحي بحوض فقد تضرر كثيرا من جراء فيضانات 2001، مما أدى إلى إنسداد كامل لقنوات الصرف الصحي وتدهور حالتها وكذلك تأثيرها على الطرقات وهدم ما يقارب حوالي 08 عمارات من جراء الفيضانات في هذا الحي.

الصورة رقم: 02

منبع مجهول المصدر بحى رشيد كواش
قيام السكان بإستغلال مياه المنبع غير
الصالحة للإستهلاك.



ج- حي عمر بن عيسى:

يقع هذا الحي في الجهة الجنوبية
الشمالية للبلدية تقدر مساحته بحوالي
04 هكتارات، ويضم 11 عمارة و 185

سكنا يقطنها 1587 نسمة وتتميز ببنائاته في حالة جيدة يصل علوها ما بين خمس
وست طوابق.

لا توجد بهذا الحي مساحات للعب والإستحمام بإستثناء ساحة صغيرة،
كما يعيش فوضى نتيجة عدم توفر شروط النظافة، حيث يوجد تكدس كبير
للقمامة ما بين عماراته وفي ساحة الحي كما يفتقد للإنارة العمومية، ويعاني من
تدهور حالة الطرقات والأرصفة المؤدية إليه.

نظرا لضيق طرقاته علاوة عن موقعه في منحدر فقد تأثر من فيضانات 10
نوفمبر 2001 بتسرب المياه إلى داخل المساكن ودخولها إلى ساحة الحي مشكلة بركا،
لكن أضراره من الفيضانات لم تكن كبيرة كما هو الحال بالنسبة للأحياء الأخرى
كحي خالد دكار وحي رشيد كواش.

نستطيع القول أن محيط حي عمر بن عيسى غير لائق لعدم وجود جمعية
حي تهتم بنظافة وسلامة المحيط ، كما أهملت مؤسسة النظافة العمومية "ناتكوم"
ومصلحة النظافة للبلدية هذا الحي حيث لا تقومون بتنظيفه بصورة دورية ولم
تبرمج أية حملة تطوعية للنظافة ولا حملة توعية السكان للإهتمام بالمحيط.

د- حي خالد دكار:

يقع الحي في مركز بلدية باب الوادي، يتميز ببنائاته القديمة وطرقاته الضيقة،
كما تقطنه نسبة عالية من السكان تصل إلى 1078 بمعدل إشغال يقدر بـ 11,1
(نسمة/مسكن)، إذ يعتبر هذا المعدل مرتفعاً مقارنة بمعدلات إشغال المساكن
الحاصل في الأحياء الأخرى .

يعاني حي خالد دكار هو الآخر من التكديس اليومي للقمامات المترتبة وبقياء البناء، مما جعله يصنف ضمن الأحياء غير النظيفة في باب الوادي. لقد تضرر هذا الحي أيضا من جراء فيضانات 10 نوفمبر 2001 إذ تهدمت به 04 بنايات وغرقت باقي عماراته و شبكاته في الأوحال، مما أدى بالجهات المعنية إلى تحديد قنوات الماء وقنوات الصرف الصحي.

نستطيع القول أن مشاكل أحياء بلدية باب الوادي متشابهة ومشتركة فيما بينها، وحلها يتطلب تجنيد الجميع، سواء البلدية أو المؤسسات العمومية وكذلك الجمعيات والمواطنين.

2-2- الشوارع:

الدراسة التحليلية لهذا الموضوع تقودنا إلى دراسة عينة من الشوارع الكبرى المفتوحة كمثال على المحاور التالية:

- محور المديرية العامة للأمن الوطني- "تريولي" يبلغ طوله 2500م يشتمل على شارع سعيد تواتي، عبد الرحمان ميرة وسعداوي محمد الصغير.
- محور المديرية العامة للأمن الوطني - ساحة ثلاث ساعات الذي يشمل شارع سعيد تواتي ومحمد بوكلة، العقيد لطفي وإبراهيم غرافة إلى غاية محطة "باسطا علي" الذي طوله 2100م.

بينما يشتمل المحور الثاني شارع بوكلة، العقيد لطفي، إبراهيم غرافة، يمتد من المديرية العامة للأمن الوطني ومحطة باسطا علي إلى غاية ساحة ثلاث ساعات وهو يتوسط البلدية. تعتبر هذه الشوارع من أكبر شوارع باب الوادي من ناحية تجانس النمط المعماري وعماراتها المدججة بمختلف النشاطات التجارية الراقية إذ تتميز بحركة كثيفة للسيارات والمارة، على إتجاهين يقدر عرضه بـ 08 متر بإستثناء شارع إبراهيم غرافة الذي له إتجاه واحد.

تعاين الشوارع السالفة الذكر من مشكل النظافة، وتدهور الأرصفة علاوة على عدم تنظيم حركة توقف سيارات الأجرة، وكذلك التوقف الفوضوي للسيارات الخاصة في شارع إبراهيم غرافة الذي يعيق أحيانا حركة المرور ويسبب ازدحام كبير للسيارات على طول المحور مما أدى إلى تلوث الهواء.

أما المحور الذي يشمل شارع محمد صغير سعداوي، العقيد ميرة، السعيد توائي الذي يمتد من المديرية العامة للأمن الوطني إلى مفترق الطرق تريولي مروراً بمفترق الطرق ميرة أمام محطة الحافلات فهو يربط بلدية باب الوادي ببولوجين من الشمال الغربي وبلدية القصبة من الشمال الشرقي وما يميز هذا المحور هو حركة المرور الكثيفة وعبور حافلات النقل الجماعي بدون توقف نهاري، وهو يمثل جزءاً من الطريق الوطني رقم 11 الذي يربط العاصمة بولاية تيبازة من شارع العقيد ميرة، وباب الوادي بتبازة و شوفالي وبوزريعة.

نتيجة لحركة المرور الكثيفة للسيارات والحافلات بهذا المحور يحصل أحيانا تعطل لحركة المرور عندما يكون الإختناق في مفترقي الطرق العقيد ميرة وتريولي، كما نلاحظ أيضا فوضى في محطة الحافلات الموجودة في فرحاني نتيجة لتوقف هذه الحافلات على طول هذا المحور، وإضافة إلى ذلك يعاني هذا المحور من عدم وجود الإنارة الليلية والجدول رقم 03 يبين تصنيف الشوارع حسب الوظيفة والخصائص.

الجدول رقم : 03

تصنيف الشوارع حسب الوظيفة والخصائص

المحور	الشارع	الطول(م)	عرض الشارع(م)	الوظيفة	الخصائص
المديرية العامة للأمن- تريولي	محمد بوكلة العقيد لطفي إبراهيم غرافة	360 1240 500	14 20 16	- مرور السيارات بسرعة منخفضة والأولوية للمراجلين - توقف ممنوع	السرعة: 40 كم/سا في الإتجاهين عرض القارعة: 8 م
المديرية العامة للأمن - ساحة ثلاث ساعات	سعيد توائي عبد الرحمان ميرة سعداوي محمد	900 240 360	12 12 12	تبادل وعبور- حركة وسائل النقل الجماعي بدون توقف توقف ممنوع	السرعة: 60 كلم/سا في الإتجاهين عرض القارعة: 8م

المصدر: مصلحة التعمير للبلدية مع تحقيق ميداني للباحث 2001

4-3- الخدمات البيئية:

تتمحور الخدمات البيئية في باب الوادي حول مكافحة مختلف مصادر التلوث برفع النفايات الصلبة مراقبة الشبكات وتهوية مجال البلدية بتهيئة المساحات الخضراء والمساحات العمومية.

أ- تلوث عناصر البيئة:

تعد ظاهرة التلوث بأشكالها المختلفة وأسبابها المتنوعة واحدة من أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها بلدية باب الوادي. ينتج تلوث الهواء بالبلدية من الغازات المنبعثة من الوحدات الصناعية الموجودة بإقليمها لاسيما وحدات صناعة التبغ والكبريت الثلاثة التي تتوزع في نقاط مختلفة من مجال البلدية بحيث تؤدي الغازات المنبعثة منها إلى تسمم البيئة الحضرية بكاملها مع مرور الزمن. لم تستطع السلطات الإدارية المختصة في مقدمتها البلدية فعل أي شيء رغم أنها نبهت الجهات المعنية بخطر وجود هذه الوحدات الصناعية في مجالها الحضري على صحة المواطن، نجد في نفس الوقت 1/3 ميزانية البلدية يأتي من الرسوم والضرائب المفروضة على هذه الوحدات الصناعية لاسيما مؤسسة التبغ والكبريت والتي لها القسط الكبير في رفع ميزانية البلدية. عملت البلدية مؤخرا على حث المؤسسات الصناعية لوضع مصفيات الغاز المنبعث من المداخن أو تنظيف مصفيات مداخل الوحدات الصناعية، لكننا لم نلاحظ ذلك ميدانيا لأن ظاهرة التلوث تزداد يوما بعد يوم.

تعد وسائل النقل هي الأخرى من العوامل الرئيسية الملوثة للبيئة بشكل عام وللجو بشكل خاص. لم تقم السلطات المختصة كالمديرية الولائية للنقل بأي إجراء للحد من الظاهرة ولا التخفيف من الغازات المنبعثة من السيارات وذلك باستعمالها لوسائل وطرق ناجعة للحفاظ على سلامة البيئة التي تقود بالنتيجة إلى سلامة الإنسان والحفاظ على صحته.

حاولت البلدية وضع مخطط للنقل بالبلدية يهدف أساسا إلى تخفيف الضغط المفروض عليها في ميدان المواصلات وحركة المرور، وعلى إثر ذلك واجهت صعوبات في إنجاز هذا المخطط من الولاية بحجة أن هناك مخططات لشغل الأرض بلدية باب الوادي المتمثلة في U10، U11، U12 لم ينجز بعضها بعد ولم تطبق ميدانيا، من خلال هذه المخططات تستطيع المديرية الولائية للنقل إنجاز مخطط نقل نهائي .

نتج تلوث الماء الصالح للشرب عن قدم قنوات الصرف الصحي وقنوات المياه الصالحة للشرب مما يؤدي أحيانا لتسرب مياه الصرف الصحي إلى قنوات مياه الشرب دون حدوث أي مشكل صحي لحسن الحظ . تقع مسؤولية ذلك على عاتق مؤسسة شرب الماء "EPEAL" ومؤسسة إصلاح الطرقات والقنوات "أسروت" اللتين أصبحتا عاجزتين عن تسيير شبكاتي الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

تبقى مسؤولية البلدية أمام الصلاحيات المخولة للمؤسستين لتسيير الشبكات منحصرة في مراقبة هذه الشبكات عن طريق مصلحة الطرقات بالبلدية وإعلام المؤسسات المعنية في حالة وجود أي عطب أو خلل في إحدى الشبكات، رغم ذلك عملت البلدية مؤخرا على تجديد قنوات الصرف الصحي في بعض شوارع البلدية كالأشغال المنجزة في شارع العقيد لطفي، شارع عبد القادر فاضل، شارع بوعلام خليل شارع عبد الرحمن حامي، شارع جولييات دودي، رابح خضراوي بكلفة مالية كما هو واضح في الجدول رقم 04.

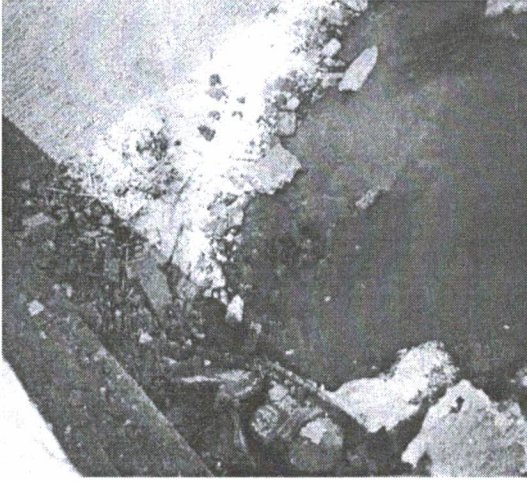
الجدول رقم : 04

الكلفة المالية لتجديد قنوات الصرف الصحي بلدية باب الوادي لعام 2001

الشارع	الطول بـ (المتر طولي)	المبلغ مليون/دج
العقيد لطفي	120	0,73
عبد القادر فاضل	400	3
بوعلام خليل	95	0,60
جيليات دودي	60	0,27
نورماندي	46	0,29
رابح خضراوي	115	0,53
المجموع	836	5,6

المصدر : مصلحة التجهيز لبلدية باب الوادي

المشكل المطروح هو أن مؤسستي تسيير المياه وإصلاح الطرقات والقنوات عاجزتين على تسيير هاتين الشبكتين بباب الوادي ولم تأخذ الولاية بشأهما أي قرار، أما فيما يخص تلوث مياه البحر فسببها تصريف المياه القذرة الناتج عن قنوات الصرف الصحي التي تصب كلها في البحر وكذلك غياب محطة لتصفية المياه القذرة، مما يؤدي إلى خطر هذا الشاطئ أثناء فصل الإصطيفاف، (أنظر الصورة رقم 03)



تفريغ وصرف المياه
القدرة في البحر من واجهة نهج
العقيد عبد القادر شابو نتج
تلوث التربة عن تجمع
القمامات والنفايات المتزلية في
بعض الأحياء كما هو الحال
بالنسبة لحي الكاليتوس ورابع
بيساس وحي رشيد كواش التي

تعتبر نقاط سوداء في المحيط الحضري للبلدية تتوجب إيجاد الحلول لها والخريطة
رقم 03 توضح أماكن التجمع الفوضوي للقمامة. محيط بلدية باب الوادي حيث
تعاين هذه الأخيرة مشكلة بيئية لاسيما تلوث الهواء والتربة وتلوث مياه البحر، مما
يستوجب إيجاد حلول لهذه المشاكل التي تساعد على تدهور صحة الإنسان وبيئته
الحضرية بصفة عامة لأن " التلوث هو تحول بيئة ما صالحة للحياة إلى بيئة غير صالحة
لحياة الكائنات الحية سواء بتلوث الماء أو تلوث الهواء أو بسبب تلوث الغذاء أو
بسبب تلوث التربة، وهذه مجموعها تشكل العناصر الأساسية المكونة للبيئة
وجودها يعد أساسيا لوجود الحياة البشرية وإستمرارها. " (١)

ب - النظافة ونقل القمامة:

تثير مشكلة المخلفات أو النفايات المتزلية والصناعية مشكلة كبيرة في بلدية باب
الوادي لسهولة تراكمها ولكونها بؤرة ملائمة لتجمع الحشرات وإنتشار الجراثيم
والملوثات بالأحياء وما ينجم عنها من مضايقات للناس نتيجة للروائح الكريهة التي
تصدر عنها، هذا إلى جانب تشوّه المنظر الجمالي للمدينة شكلا ومضمونا .

تكفل البلدية بنظافة الشوارع والأحياء السكنية وإلزام الأشخاص بإتباع نظام
سبل التخلص من النفايات المتزلية والصناعية المختلفة بنقلها إلى المزابل العمومية أو عن
طريق إعادة إستفادة من هذه النفايات مرة أخرى سواء عن طريق إسترجاع

1 فيصل غرام قماش: دراسات في التطور العمراني وتخطيط المدن، مطبعة الأفكار، دمشق،

بعض موادها أو تحويلها إلى سماد عضوي يساعد على إستصلاح التربة أو بالحرق... إلخ.

تعاني بلدية باب الوادي بحجمها العمراني وارتفاع عدد سكانها من مشكل نظافة الشوارع وتكدس القمامة بها. بمختلف الأحياء السكنية، وهناك تجمع دائم للقمامات في بعض الأحياء كما هو الحال بالنسبة لأحياء رشيد كواش، الكاليتوس وحي عمر بن عيسى... إلخ، وبعض الشوارع مثل شارع عبد القادر عبدون ومحمد برقية إذ نجد تجمعاً مفزعا للنفايات في هذه الشوارع كما هو واضح على الصورة 04.

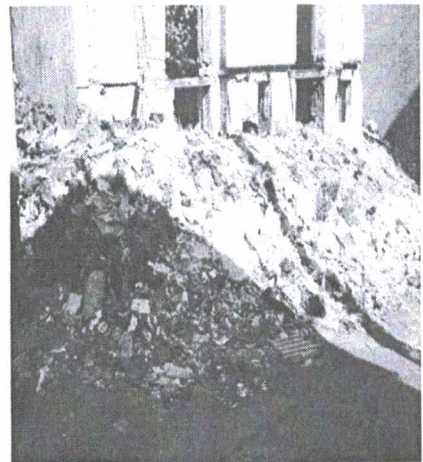
تقدر المخلفات المنزلية بـ 40 طناً يومياً إلى جانب 20³ يوماً من مخلفات البناء بالرغم من وجود غرف لجمع هذه القمامات موزعة على المحيط العمراني للبلدية، لكن بعضها صغير وغير مهتم به والبعض الآخر لا بد أن يترع وتضاف غرف أخرى في نقاط من المحيط .

الصورة رقم 04 :

التجمع الدائم للقمامة أو المخلفات المنزلية في بعض شوارع بلدية باب الوادي



28 شارع محمد برقية

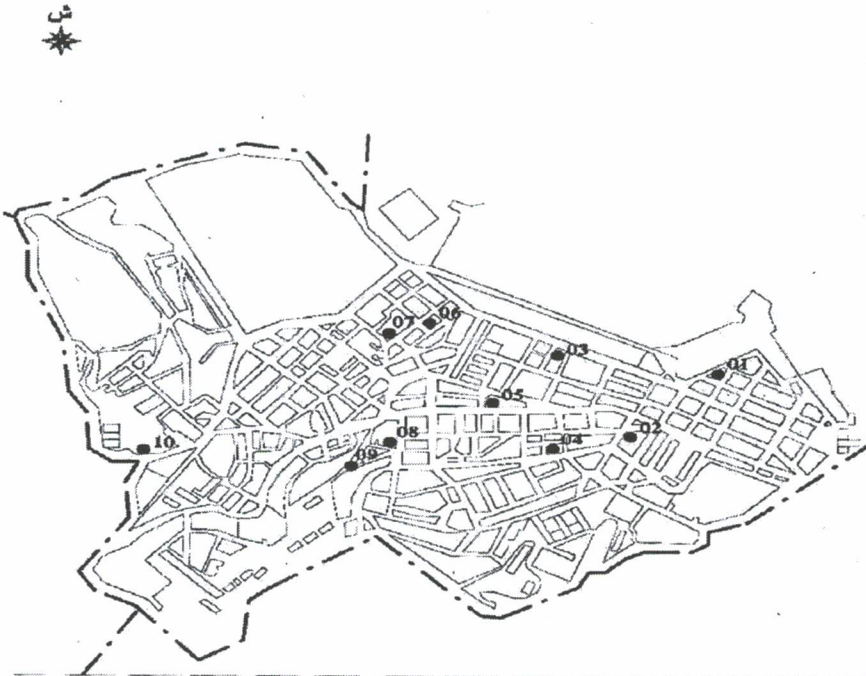


15 شارع عبد القادر

تواجد بمحيط بلدية باب الوادي كما هو موضح في الخريطة رقم 03 حوالي 18 غرفة لجمع القمامات التي تعتبر قليلة مقارنة بالحجم العمراني للبلدية والموزع بعضها في المحيط الحضري في الشوارع التالية:

- شارع مريم عبد العزيز
- شارع محمد بوبلة
- شارع جوقلاريت محمد الشريف
- شارع السداي
- حي الطاحونات القديمة
- شارع محمد وعلي إشعلالن
- شارع محمد بومزراق
- حي الكاليتوس
- شارع الأخوة ببيان
- شارع أحمد بوخزر
- شارع خالد دكار
- حي رشيد كواش
- حي عمر بن عيسى
- شارع توميات عبد الرحمن
- شارع عبد القادر فاضل
- حي رابح بيساس

الخريطة رقم 3:



المفتاح		
07 حي عمر بن عيسى	03 شارع أحمد بوخزر	حدود البلدية
08 شارع خالد دكار	04 شارع محمد بومزراق	عزف تجمع القمامة
09 حي رشيد كواش	05 شارع محمد جوقلاريت	01 شارع مريم عبد العزيز
10 حي رابح بيساس	06 شارع عبد القادر فاضل	02 شارع محمد بوبلة
0 100 م		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البحث الميداني - 2000

تساهم مصلحة النظافة للبلدية إلى جانب مؤسسة "ناتكوم" ذات الطابع التجاري والصناعي والمكلفة أصلا بتنظيف المحيط العمراني لولاية الجزائر في رفع القمامات المتزيلة وتنظيف الشوارع على مستوى باب الوادي وحمل هذه النفايات إلى المزابل العمومية الكائنة بوادي السمار أو سطواوي بالرغم من كون مديرية الصيانة والنظافة والتطهير لبلدية باب الوادي تساهم بعدد كبير من العمال يقدر بـ 26 عاملا يوميا وأربع شاحنات لحمل 380 طنا شهريا إلى المزبلة العمومية، فإن "ناتكوم" هي المؤسسة الوحيدة المكلفة بحمل هذه النفايات، إذ تشارك بخمس شاحنات و30 عاملا فقط وتقوم بحمل 420 طنا من القمامة المتزيلة.

قامت بلدية باب الوادي بعدة مبادرات عملية وبالتنسيق بينها وبين مؤسسة "ناتكوم" في ميدان النظافة ورفع النفايات الصلبة، حيث سطرت البلدية مخططا يعمل على تقسيم إقليم بلدية باب الوادي إلى مقاطعات لتنشط مصلحة النظافة للبلدية في قطاعات محددة وتقوم مؤسسة ناتكوم بالعمل في القطاعات الأخرى، لكن هذه الفكرة قبلت بالرفض من مؤسسة ناتكوم وهذا لإخفاء عجزها في التكفل بنظافة محيط البلدية رغم أن المنطق يفرض على "ناتكوم" إستحسان الفكرة مادام هناك تقليص في مساحة التدخل. هذا إضافة إلى عجز هذه المؤسسة على القيام بمهمة نظافة باب الوادي، حيث نسجل فوضى السكان في إخراج نفاياتهم المتزيلة.

ج- الساحات العمومية والمساحات الخضراء:

تشتمل المساحات الخضراء في بلدية باب الوادي على ثلاث حدائق هي حديقة لوكال، حديقة براغ وحديقة طالب عبد الرحمن كما قامت ولاية الجزائر بعد فيضان 10 نوفمبر 2001 بإنجاز حدائق بعد هدم بعض العمارات. وتتمثل هذه الأخيرة في حديقة الوثام وحديقة سعيد تواتي حيث تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 4 هكتارات ما يمثل نسبة 2% من المساحة الإجمالية للبلدية.

تعمل مؤسسة صيانة المساحات الخضراء (EDEVAL) على الإعتناء بهذه الحدائق لاسيما حديقة براغ التي تحظى بعناية من طرف هذه المؤسسة، أما الحدائق الأخرى فتحظى بأقل عناية لكونها غير مهيأة بصورة نهائية حيث ينقصها التشجير، التسييج والإنارة الدائمة .

يغيب في البلدية هذا النوع من الأشغال وذلك لغياب مصلحة تقوم على ذلك ولأسباب أخرى ولأن المؤسسة الوحيدة المسؤولة على تسيير المساحات الخضراء هي مؤسسة أوديفال.

نسجل غياب التنسيق بين البلدية ومؤسسة صيانة المساحات الخضراء وكأن هذه المؤسسة لا تنشط بإقليم بلدية باب الوادي، حيث لا نجد أي مجهودات تبذل من طرف البلدية في مراقبة و توجيه "أوديفال" للقيام بدورها أكثر على الميدان، لاسيما غرس الأشجار على حواف الشوارع التي تحتاج إلى ذلك أو زبرها في شوارع محمد بوكلة والعقيد لطفي، و العمل على تشجير مرتفعات أحياء رشيد كواش والكاليتوس لاستغلال المساحات الفارغة و تقوية الأحياء، وهذا بالإضافة لحماية التربة من ظواهر التعرية و الإنزلاقات المختلفة .

أصبحت الساحات العمومية مهمة من طرف مؤسسة صيانة المساحات الخضراء (EDEVAL) لغياب المتابعة و صيانة التجهيزات الحضرية كالكراسي والإنارة والنظافة ، حيث أضحت مكانا لتجمع الباعة غير القانونيين للعب الأطفال وتمثل هذه المساحة في كل من:

- ساحة محمد لونيس - ساحة إسطنبولي - ساحة مصطفى عنصري
- ساحة عمر بن الخطاب - ساحة الكيتاني - ساحة الوئام - ساحة سعيد تواتي

بالإضافة إلى ذلك قامت ولاية الجزائر مؤخرا بإنشاء مساحات عمومية على طول الشريط الساحلي للبلدية، مثل ساحة الكتاني، ساحة الوئام، ساحات سعيد تواتي، ساحة مجموعة تان.

إن الإهتمام بهذه الساحات العمومية والمساحات الخضراء لباب الوادي يعتبر خدمة للمواطن من أجل الراحة والاستجمام، إضافة إلى أنها تعطي منظرا جماليا وتخلق توازنا بيئيا، إلا أنها لم تسلم من مظاهر التلوث المختلفة وتجمع القمامات، مما يؤثر سلبا على البيئة الحضرية وصحة المواطن، وهذا نتيجة قمارون مصالح البلدية في أداء مهامها والجهات المكلفة أصلا بصيانة ونظافة هذه المناطق.

إذا نظرنا إلى الإمكانيات المالية للبلدية فيما مكأها إدراج بالهيكل التنظيمي للبلدية مصلحة خاصة بالحدائق والساحات لتقوم بعناية هذه الأملاك خدمة للمواطن من دون الاعتماد على مؤسسة "أوديفال" المفروضة من سلطات ولاية الجزائر.

خلاصة

تناولنا دراسة الخدمات البيئية في بلدية باب الوادي، فتطرقنا في البداية إلى دراسة الخدمات داخل النسيج العمراني للبلدية، فأخذنا أحياء الكاليتوس، رشيد كواش، عمر بن عيسى وخالد دكار كعينة لذلك. فتيين أن البلدية تعاني من نقائص توفير وتنظيم هذه الخدمات لاسيما ما يتعلق بالخدمات البيئية، إذ نجد تكدس النفايات الصلبة في أغلب الأحياء والشوارع وحتى على الشاطئ بصورة فوضوية تؤثر على صحة المواطن وتخدش المنظر الجمالي للمدينة، زيادة على ذلك نجد ظاهرة تلوث الهواء والبحر الناتجة عن الوحدات الصناعية لمؤسسة التبغ والكبريت ومن جراء المياه القذرة للمجمع الرئيسي للبلدية التي تصب في البحر.

التوجهات الجديدة لسياسة التهيئة العمرانية والتنمية المستدامة في الجزائر

إعداد الأستاذ أحمد طهراوي

المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة الجزائر

مقدمة:

منذ استرجاع استقلالها سنة 1962، عرفت الجزائر تحولات عميقة جراء الاستثمارات و البرامج المنجزة منذ ذلك الحين، إلا أن هذه الاستثمارات التي جرت في غياب سياسات إقليمية متوازنة وحسن اختيار لمناطق الاستثمار لم تفض إلى القضاء على كل الفوارق الجهوية التي كرسها الاستعمار سابقا، مما أثر سلبا في بعض الجوانب كما هو الحال بالنسبة لتوزيع السكان عبر مختلف جهات الوطن تواجه الجزائر اليوم معادلة صعبة بين عدد سكانها الذي ينمو بسرعة وتوزيعهم عبر التراب الوطني من جهة، والتممين والحفاظ على مواردها الطبيعية والاستعمال العقلاني لمواردها المالية من جهة أخرى.

إن الوضعية الحالية للجزائر تتطلب دراسة عميقة تسمح بتغيير النمط المتبع إلى حد الآن في مجال التنمية والإتيان بسياسة جديدة للتهيئة الإقليمية.

الإشكالية:

إن الإشكال المطروح في الجزائر اليوم بالنسبة لهذا الموضوع هو أن الجزائر بلد واسع المساحة ولكنه يعاني في الوقت الحالي من الكثير من الاختلالات الإقليمية الناجمة عن الوضعية الموروثة عن الاستعمار من جهة وعن اختلالات هيكلية كان سببها سياسة تنموية تتميز بالطموح وحقت نتائج هامة، لكن كان يشوبها نقص في الإمكانيات المالية والبشرية بالخصوص، حيث لم تحقق حركة التنمية من خلال المخططات والبرامج التنموية السابقة لامبداً التوازن الجهوي في توزيع المشاريع التنموية عبر مختلف أقاليم الوطن، ولا مبدأ الشمول. الأمر الذي جعل الجزائر اليوم

تواجه الكثير من التحديات، مما يحتم إعادة النظر بالاتجاه نحو سياسة جديدة تراعي كل الشروط الضرورية لتحقيق تنمية وطنية شاملة متوازنة إقليمية ومستدامة تراعي حق الأجيال في الثروة مستقبلا. فما هي هذه السياسة؟ ولماذا الأخذ بها؟. ماهي توجهاتها؟. وما هي شروط تحقيقها؟.

إن الجزائر تتمتع بمساحة واسعة قدرها 381,2 مليون كم² وبطول ساحل قدره 1200 كم، وعمق قاري من البحر نحو الصحراء على مسافة 1900 كم، إلا أن هذا الاتساع عبر عدة مناطق جعل البلد يواجه الكثير من التحديات الطبيعية والبشرية نذكر منها على سبيل المثال.

أقاليم طبيعية متباينة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقاليم:

إقليم تلي يحتل نسبة 4 بالمائة من مجموع المساحة الوطنية بما في ذلك سلسلة الأطلس التلي والسهول الزراعية الساحلية والمنخفضات، يليه إقليم السهول العليا الذي يشغل نسبة 9 بالمائة من المساحة الكلية للوطن وهو عبارة عن سهول تمتد من الغرب إلى الشرق بارتفاع يتراوح بين 800 م في الجهة الشرقية و400 م في منطقة الحضنة، و1100 على الحدود الجزائرية المغربية.

أما الإقليم الثالث فهو إقليم الصحراء جنوب الأطلس الصحراوي الذي يمتد على مساحة قدرها 87 بالمائة من التراب الوطني.

تباين هذه الأقاليم في كل المظاهر الطبيعية والبشرية حيث أنه لا يوجد تكامل ولا توزيع متقارب سواء كان ذلك في توزيع الموارد الطبيعية أو النشاط البشري (أنظر الخريطة رقم: 01).

فمن حيث المناخ يلاحظ تباين كبير بين هذه الأقاليم، فدرجة الحرارة معتدلة في الشمال بمنطقة الساحل لكنها تتدرج نحو التطرف كلما اتجهنا نحو الجنوب، وموارد المياه قليلة نسبيا وغير متجددة بنسبة كافية، خاصة في مناطق الجنوب وذلك نتيجة لكمية الأمطار التي تتميز بالتذبذب بين الفصول وبين الفترات وبالتناقص من الشمال إلى الجنوب، إذ تبلغ في المتوسط حوالي 1000 ملم في بعض مناطق الشمال لتنتهي إلى مادون الـ100 ملم في إقليم الجنوب، وبالتالي فإن كمية الجريان تبلغ حوالي 90 بالمائة في الإقليم التلي بالشمال مقابل 10 بالمائة فقط في الجنوب. بمنطقتي السهول العليا والصحراء.

إن مجموع كمية المياه المتوفرة في الجزائر لا يتجاوز 2، 19 مليار م³ حوالي 40 بالمائة منها قابل للاستغلال بما في ذلك 2 مليار م³ تحجزها السدود.

أما الأراضي الزراعية فهي محدودة المساحة ومعرضة للتناقص لأسباب طبيعية وبشرية، 7.5 مليون هكتار فقط أو 14، 3 بالمائة من المساحة الوطنية مما يعني أن نصيب الفرد في المتوسط هو حوالي 25، 0 هـ فقط، وهذه المساحة ليست كلها مستغلة بصورة دائمة، بل تترك منها نسبة بورا كل سنة، كما أن هذه الأرض الزراعية معرضة للكثير من الصعوبات التي تؤدي إلى تناقصها بسبب عوامل طبيعية وبشرية، فهي معرضة لعملية الانجراف عن طريق السيول بنسبة 77 بالمائة في الشمال، وعن طريق الرياح في السهول العليا وفي الجنوب، والعامل الثاني هو ظاهرة التملح في السهول الغربية الداخلية التي أصبحت تهدد حوالي 60 بالمائة من سهول الشلف الأوسط والأدنى وسهول كل من وادي مينا والهبرة، والنوع الثالث من المخاطر التي تهدد الأراضي الزراعية في الجزائر هو ظاهرة زحف الرمال أو التصحر خاصة بمنطقتي السهول العليا والصحراء إذ نجد أن أكثر من 9، 66 بالمائة من مساحة السهول العليا مهددة بهذه الظاهرة وبدرجات مختلفة من الحساسية للظاهرة، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن منطقة جنوب الأطلس الصحراوي حيث نجد أن 54 بالمائة من الأراضي مهددة بالتصحر، وهذا نتيجة لأسباب طبيعية ساهم فيها الإنسان بقدر كبير بسبب الرعي الجائر والحرق العشوائي والاستغلال المفرط وغير العقلاني.

ونفس المشاكل تعاني منها الغابات في الجزائر والتي تقدر مساحتها ب 7، 3 مليون / هـ فقط أي حوالي 12، 0 هـ نصيب الفرد في المتوسط، حوالي 2 مليون / هـ منها معرضة للتدهور.

والظاهرة الملفتة للانتباه بالنسبة للجزائر ككل وعند المقارنة بين مختلف المناطق هي أننا نجد أن إقليم التل يمتاز عن الإقليمين الآخرين في كثير من المظاهر كالمناخ المعتدل والغطاء النباتي والتربة الخصبة الصالحة للزراعة وكمية الأمطار المرتفعة نسبيا، إلا أن هذا الإقليم يعاني في نفس الوقت من كثير من المشاكل منها محدودية المساحة (4 بالمائة من التراب الوطني) وتهديد الزلازل التي تتكرر من فترة زمنية لأخرى .

هذه المميزات الطبيعية المذكورة إضافة إلى عوامل بشرية أخرى جعلت من التل منطقة جاذبة للسكان بشكل قوي الأمر الذي تسبب في الخلخل الحاصل الآن المتمثل في التوزيع الجغرافي غير المتوازن للظاهرة السكانية في الجزائر تبعه خلل في

توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل من التل قطبا جاذبا للسكان وللنشاطات على الدوام، ومن باقي الأقاليم مناطق طرد وتهجير لسكانها الأصليين.

فحسب الدراسات من المتوقع أن تصل نسبة سكان المدن إلى أكثر من 70 بالمائة عام 2010 م وإلى حوالي 80 بالمائة في حدود عام 2025 مما يعبر عن هاجس حقيقي فعلا، إذ تحولت المدن الكبرى خاصة الساحلية منها إلى فضاءات واسعة للكثافة السكانية العالية مما نتج عنه نقص حاد وخلل في توزيع المرافق العمومية والخدماتية. وبهذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 40 بالمائة من السكان أصبحوا يتركزون على شريط ساحلي مساحته 9، 1 بالمائة من التراب الوطني فيما لا تتعدى نفس النسبة 25 بالمائة من السكان في باقي المناطق التلية، مما يعني أن 65 بالمائة من السكان يعيشون في مساحة لا تتعدى 4 بالمائة من التراب الوطني، مقابل 10 بالمائة من مجموع السكان يعيشون في الجنوب على مساحة قدرها 87 بالمائة من مساحة الجزائر (أنظر الخريطة رقم: 02).

هذه الوضعية إن تركت على ما هي عليه فإنها ستؤدي إلى مشاكل عويصة يصعب حلها في المستقبل لأن المشاكل مرشحة للتفاقم وفي كل المجالات. ولتغيير هذه الوضعية والحد من آثار الظواهر الطبيعية والبشرية سواء على الإنسان أو على البيئة ومن أجل توفير مستوى معيشي لائق للمواطن لابد من التفكير بجد في الحلول الملائمة لمختلف المشاكل الناجمة عن هذه الظواهر لمصلحة الأجيال الحالية دون إهمال مصلحة الأجيال القادمة.

إذن ماهي الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف المرجوة؟ .
وماهي الأساليب التي يمكن اعتمادها؟.

وفي أي إطار يمكن أن نحقق التطور والتقدم المطلوب في جميع مجالات الحياة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وبصورة دائمة؟.

لقد أثبتت التجارب أن أحسن الأساليب المعتمدة في مجال تنمية وتطور الشعوب هو أسلوب التهيئة العمرانية المتوازنة، أما الإطار العام لتنفيذ مخططات التنمية فهو إطارا لتنمية المستدامة. وقبل الحديث عن التهيئة العمرانية في الجزائر نحاول أن نعرف، ماهي التهيئة العمرانية؟. وماذا نعني بالتنمية المستدامة؟.

1- "التهيئة العمرانية هي نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات، أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز

لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء كان ذلك على المستوى المحلي، أو الإقليمي أو الوطني⁽¹⁾ ويقصد بها أيضا الاستخدام الأفضل للمجال أي التصرف الأنجع للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتناسقة وتحقيق التوازن والصحة الاقتصادية.....بدلا من ترك التركيب الوسطي ينمو بشكل فوضوي أو عشوائي قد تكون انعكاساته خطيرة أو صعبة المعالجة فيما بعد⁽²⁾ والتهئية تطول جميع الأوساط:

- في الوسط الطبيعي تهيئة الجبال والغابات والصحاري والغطاء النباتي والأحواض المائية والشبكة الهيدرغرافية والمياه الجوفية ومعالجة مختلف الإشكاليات المطروحة في هذا المجال مثل التصحر الجفاف، الانجراف، انقراض بعض النباتات والحيوان، والتلوث البيئي.

- في الوسط الريفي استصلاح أو تهيئة الأنشطة الريفية مثل الزراعة وتربية الماشية وتهيئة وترقية الاستيطان الريفي وتطوير التجهيزات الريفية والهيكل الأساسية بها والحفاظ على البيئة الريفية وعناصرها.

- في الوسط الحضري يراعى الانسجام والتكامل دون التركيز على مجال معين، مع مراعاة التوازن الإقليمي في توزيع السكان ووسائل الإنتاج والخدمات والمرافق، وتركز رؤوس الأموال في نقاط معينة من لإقليم أو الوطن.

2- التنمية المستدامة:

هذا المفهوم أو المنهج (التنمية المستدامة) عرفته الدول المتطورة منذ زمن، وبدأ ينتشر عند مختلف شعوب العالم بالخصوص منذ صدور تقرير اللجنة العالمية المكلفة بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام 1987 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" والذي جاء فيه: "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق دائم لتقدم البشرية ليس في أماكن محددة ولبضع سنوات فقط، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى مستقبل بعيد"⁽¹⁾ والتنمية المستدامة حسب تعريف هذه اللجنة هي: "العمل على تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير المصادر أمام الأجيال القادمة مراعاة لتلبية احتياجاتها الخاصة"⁽²⁾.

وقد انعقد في هذا الإطار أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية في جوان 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل سمي "ب قمة الأرض «حضرته 168 دولة قبلت فيه بفكرة

1-2 تقرير لجنة البيئة التابعة للأمم المتحدة لسنة 1988 ص 45.

التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها على نطاق واسع في إطار مذكرة عمل" رقم 21 "التزمت فيه الدول بتبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تكون مقتبسة من مختلف المخططات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطبقة في الدول المختلفة وإدماجها في مجموع متماسك وهي إستراتيجية تهدف إلى ضمان تقدم اقتصادي متساوي على الصعيد الاجتماعي، مع المحافظة على المصادر المولدة للمنافع العامة وعلى البيئة لصالح الأجيال القادمة." (3)

كما جاء في تعريف آخر أن " التنمية المستدامة هي ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة مثل التربة والمياه والمحيط الإيكولوجي" (4)

وخلاصة القول في هذا الموضوع هي أن التنمية المستدامة هي البحث عن التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في استغلال المصادر الطبيعية والبشرية، أو هي التنمية المقبولة اجتماعيا، المحافظة بيئيا، والنافعة اقتصاديا. ونخلص في النهاية إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يهدف إلى:

- التوافق بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- تحقيق مبدأ الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد وبين مختلف الأجيال
- تشجيع السكان المحليين على المساهمة في تحقيق أو في إجراءات تحقيق التنمية المستدامة.

2-1- لماذا نأخذ أو نختار منهج التنمية المستدامة ؟.

2-1-1- لأن هذا المفهوم يتماشى والتفكير العقلي السليم، فالتنمية المستدامة تعني البحث عن توفير الحياة السعيدة للفرد وللمجموعة البشرية في الوقت الحاضر دون نسيان نصيب الأجيال القادمة لتحيا في نفس الشروط أو أحسنوذلك بالمحافظة على العطاء الدائم للبيئة. وتوفير الحياة السعيدة للمواطن وتطوره وازدهاره، وهو ما تضمنته كل النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ابتداء من بيان أول نوفمبر 1954. كما ورد الكلام عن التنمية المستدامة كخيار استراتيجي للتنمية والتطور في خطب السيد رئيس الجمهورية.

3- نفس المرجع السابق ص 62.

4- تقرير وزارة الموارد المائية لدولة الإمارات العربية لعام 2002 ص 8 .

2-1-2- للحد من ضعف الأداء الاقتصادي ومن تخلفه وما ينجر عن ذلك من تدني المستوى المعيشي للكثير من أفراد الشعب، إذ أن الأمر يستدعي ثورة في المفاهيم والمناهج حسب التوجهات الجديدة من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة يكون محورها الأساسي هو رفاهية المواطن.

2-1-3- من أجل الإنقاذ والمحافظة على الموارد الطبيعية للبلاد وذلك بوضع عجلة التنمية على الطريق الصحيح من حيث التفكير والمناهج والأهداف التي تعتبر مصلحة المحرومين وعامة المواطنين من مصلحة الدولة، والحفاظ على المصادر الطبيعية حفاظا على البيئة و ضمانا لمصلحة الأجيال القادمة ولمصلحة الوطن في النهاية.

هذه الأسباب كلها تدعو إلى تبني منهج التنمية المستدامة للحفاظ على المصادر الطبيعية وترشيد استغلال مختلف الموارد لضمان حياة لائقة للسكان في الوقت الحاضر، وللذين يأتون مستقبلا دون المساس بالتوازن البيئي للوطن أو التسبب في تراجع الطاقات الطبيعية.

وقبل الحديث عن التهيئة العمرانية في الجزائر نشير إلى أن هناك طريقتان لتنفيذ سياسة التهيئة العمرانية، طريقة عفوية أو تلقائية وطريقة موجهة. فما هي الطريقة الأسلم؟.

أما الطريقة العفوية فقد تؤدي إلى نوع من الفوضى سواء في مجال التوسع العمراني أو في مجال استغلال الموارد الطبيعية وقد سبق أن برزت هذه الظاهرة في بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا التي وضعت لها حدا في نهاية القرن التاسع عشر لتتبعها إنجلترا ثم فرنسا وباقي الدول الأوروبية الأخرى مع بداية القرن العشرين أي إخضاع كل المخططات التنموية لتوجيه ومراقبة الدولة. وحينئذ يصبح الأسلوب الموجه هو الأسلم.

وهنا يمكن أن نتساءل ما هي التوجهات الكبرى لسياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر في الوقت الحاضر؟.

لقد عملت الجزائر بسياسة التخطيط الموجه منذ نهاية الستينيات ابتداء من المخطط الثلاثي الأول 67-1969 إلى المخططين الرباعيين ثم الخماسي الأول وانتهى العمل بالمخططات منذ سنة 1990. لقد تضمنت السياسة التنموية في الجزائر مخططات محلية للتنمية مثل المخططات البلدية للتنمية او مخططات إقليمية و جهوية وقطاعية. بما في

ذلك البرامج الخاصة التي كان القصد منها هو القضاء على الفوارق الجهوية في التنمية، أعطيت في البداية للولايات التي كانت تعاني أكثر من الحرمان والفقر والعزلة وكان الترتيب يتم حسب الأولويات. سجلت هذه المخططات نتائج إيجابية ملموسة كانت في مستوى الإمكانيات المالية والبشرية التي كانت متوفرة آنذاك.

لكن ابتداء من سنة 1990 لم تكن هناك مخططات تنمية ولا سياسة واضحة للتهيئة العمرانية إلا بعد أن جاء الرئيس بوتفليقة فأعلن عن مبادرته بالإعلان عن مخطط الإنعاش للاقتصاد الوطني في برنامج طموح وجريء للنهوض بالاقتصاد الوطني على جميع الأصعدة، وفعلا نشاهد اليوم الكثير من الإنجازات تتحقق في الميدان بفضل هذا البرنامج خاصة في مجال السكن والهيكل الأساسية، مع الإشارة إلى أن هذا الأمر لم يكن ليتحقق إلا نتيجة لاستتباب الأمن عبر ربوع الوطن بسبب مبادرة السيد رئيس الجمهورية بقانون الوثام المدني ثم مشروع المصالحة الوطنية اللذين كانا بردا وسلاما على نفوس كل المواطنين المخلصين الذين يحبون الخير لأمتهم ولوطنهم .

هذا البرنامج الخاص بالإنعاش يدخل ضمن أسلوب التهيئة العمرانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. لكن هذه الجهود المبذولة والإنجازات المحققة في إطار هذا المخطط تبقى غير كافية ما لم تليها مخططات أخرى بهدف القضاء على كل المشاكل المطروحة على الساحة الوطنية في الحاضر والمستقبل مع التفكير في الحلول الجذرية من الآن عبر مخططات متوالية لتجنب المشاكل التي ستطرح على المدين المتوسط والبعيد، وذلك في إطار سياسة واضحة للتهيئة العمرانية . وعليه يمكن أن نتساءل:

ماهي التوجهات الجديدة لسياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر حاضرا ومستقبلا؟.

نشير في البداية إلى أنه انطلاقا من واقع الإمكانيات الوطنية المتاحة ومن خلال الدراسات المتوفرة أن التوجه الجديد يجب أن يعتمد على استغلال كل الإمكانيات الوطنية، ومن الناحية الجغرافية يجب أن يتجه التوسع الجديد نحو السهول العليا ومناطق الجنوب، وذلك للاعتبارات الطبيعية والبشرية المشار إليها أعلاه.

فمن حيث المساحة نجد أن منطقة السهول العليا مثلا أوسع من منطقة التل بأكثر من مرتين، ويمكن أن تستوعب عددا كبيرا من السكان في إطار سياسة توزيع

متوازن للسكان، لأن منطقة السهول العليا تتوفر على كل الشروط اللازمة التي ستسمح بإنجاز المشاريع التنموية، وهي بذلك تضمن مستقبل زاهرا للتنمية.

أما منطقة الصحراء فرغم شساعتها إلا أنها تتميز بمناخ قاس يعيق انتشار السكان بها على نطاق واسع، وعليه تبقى منطقة السهول العليا هي المعول عليها لفك الخناق عن المدن الشمالية والساحلية بالخصوص من الآن حتى سنة 2020 بحيث سيتغير اتجاه هجرة السكان ليصبح من الشمال إلى الجنوب عكس ما كان عليه منذ الاستقلال حتى الآن.

إلا أنه قبل الوصول إلى هذه المرحلة يجب العمل وبجد على تثبيت السكان الحاليين في مناطق تواجدهم بواسطة مشاريع تنمية محلية وإقليمية متناسقة ومتكاملة تخص المناطق الأكثر حرمانا لتنميتها وتحسين ظروف معيشة المواطن بها وذلك بخلق مناصب للشغل عن طريق المشاريع الكبرى التي توفر مناصب كثيرة للعمال البسطاء خاصة الشباب البطالين والمهمشين مثل مشاريع الاستصلاح والحفاظ على البيئة، إلى جانب توفير كل الخدمات الضرورية التي يحتاجها المواطن كالصحة والتعليم والنقل وحتى الترفيه، هذا في مرحلة أولى. وبغير هذه الطريقة لا يمكن تثبيت السكان بمناطقهم الحالية، بل يبقون دائما يفكرون في الهجرة نحو ضواحي المدن الشمالية حيث يمكن الحصول على عمل ولو في شكل نشاط بسيط، وحيث تتوفر بعض الخدمات. وهكذا يبقى سكان الريف والقرى المحرومة مصدرا قويا لتيار الهجرة من الجنوب نحو الشمال كما كان عليه الحال منذ الاستقلال.

والعامل الثاني الذي يجب التركيز عليه في هذا المضمار هو إنشاء مدن جديدة أو توسيع وترقية مدن موجودة تخفف الضغط على مناطق الكثافة المرتفعة في الشمال، بعض هذه المدن في التل والبعض الآخر في السهول العليا وفي الجنوب وذلك في إطار التوجهات الجديدة لسياسة التهيئة العمرانية، وتهدف استراتيجيته المدن الجديدة إلى:

- تخفيف العبء على الساحل والتل
- فك الاختناق عن المدن الكبرى
- إعادة التوازن للبنية الحضرية
- فك العزلة وتنمية المناطق المتخلفة بإنشاء نوايا حضرية للأقاليم إذن ماهي طبيعة هذه المدن الجديدة؟. وما هو توزيعها الجغرافي؟

المدينة الجديدة هي "عبارة عن مدينة مخططة يتم إنشاؤها بقرار إداري بصفة عامة في إطار سياسة تهيئة إقليمية تحتوي على كل الوظائف الأساسية الاقتصادية، التجارية والإدارية بتكنولوجية عالية وعصرية بنظام المعلوماتية وتكون مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمل والإسكان والخدمات.....تشكل مركز حياتي لائق" وهي نوعان:

مدن جديدة تابعة تبعد عن المدينة الأم بمسافة 25 إلى 50 كم.
مدن جديدة قائمة بذاتها على قاعدة اقتصادية مستقلة تشكل مركزا إشعاعيا لتجمعات عمرانية تكون تكلفتها إنجازها عالية.

ومن الناحية الإستراتيجية أو اختيار أماكنها الجغرافية تقسم إلى قسمين أيضا. مدن جديدة من الطوق الأول والثاني تخص التحكم في إعادة التوازن الحضري للمنظومات الحضرية الكبرى في الشمال خاصة العاصمة. تمثل مدن الطوق الأول في مدينة المعاملة والعفر ون وبوينان والناصرية والمهدف منها هو تخفيف العبء عن الجزائر العاصمة.

1- ومدن الطوق الثاني تتمثل في الشلف وعين الدفلى والمدينة والبويرة وتيزي وزو وبجاية. هذه المدن ستعاد هيكلتها بهدف تثبيت واستقرار السكان في مناطقهم الأصلية من جهة، واستقطاب جزء من سكان نطاق العاصمة من جهة أخرى.

2- مدن جديدة من الطوق الثالث والرابع تدعم بناء منظومات حضرية في السهول العليا والجنوب.

تشكل مدن الطوق الثالث من مدينة العريشة ووادي الطويل وبوغزول وبئر العاتر وهي تخص منطقة السهول العليا، ويتمثل دورها في ضمان التنمية بالمنطقة وتوجيهها وتنظيمها، بهدف تحويل اتجاه الهجرة السكانية من الشمال نحو الجنوب.

أما الطوق الرابع فيتمثل في خلق مراكز حضرية في الجنوب لاستقرار السكان والحد من الهجرة نحو الشمال من جهة، إضافة إلى تدعيم دورها كمراكز حضرية مثل عين صالح وتمنراست وغيرها، لتلعب دورها كحلقة ربط مغاريا وإفريقيا.

فإذا تحققت هذه الإنجازات فإنها ستعمل دون شك على إعادة توزيع السكان المتمركزين في الشمال حيث يشكلون عبئا ثقيلا على البيئة وعلى المحيط بصفة عامة، عبر إقليم السهول العليا والجنوب في آفاق 2010 إلى 2020.

الوحدات الصناعية:

نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للوحدات الصناعية، إذ يجب منع كل إنشاء لوحدات صناعية جديدة على الخط الساحلي وبالسهول الزراعية بالخصوص، حيث أن إنشاء وحدات صناعية بسهل زراعي لاتعني القضاء على مساحة زراعية فحسب، بل تقضي على ماحولها من زراعات عن طريق تلوث المحيط كما هو الحال بالنسبة لمصنع الإسمنت في وادي سلي وغيره من المصانع بسهل المتيجة وغيرها، هذا مع وجوب نقل الوحدات الصناعية الموجودة حاليا والمضرة بالبيئة إلى جهات أخرى ملائمة، مع اشتراط استعمال تكنولوجيا أنظف بكل الوحدات الصناعية قديمها وحديثها، حفاظا على البيئة وعلى حياة الإنسان.

إن المهتمين بموضوع البيئة في الجزائر يدقون ناقوس الخطر لما بلغ من درجة تلوث البيئة. لماذا؟ لأن جمع النفايات لا يتم بشكل لائق، ونظرا لنقص الوسائل ونقص تكوين المسيرين وغياب التعليمات الدقيقة لا يتم التكفل بوظيفة التطهير ونظافة المحيط، كما أن هناك نقصا في التكفل بالنفايات الحضرية، بسبب غياب مفارغ تخضع للمراقبة وانتشار مفارغ غير مرخص بها، كما أن هناك العديد من الولايات تعاني من نقص في المساحات المخصصة لرمي النفايات، كما أن المستشفيات والعيادات الخاصة ترمي نفاياتها في أماكن عامة، والنفايات القابلة للرسكلة لا يتم الاهتمام بها بالقدر الكافي مع عدم توفر وسائل تحسيس المتعاملين والمستعملين في هذا المجال. فعلى سبيل المثال يبلغ حجم النفايات الصناعية الخطيرة 180 ألف طن سنويا، منها 5،9 مليون طن من النفايات المتحللة بيولوجيا و55 ألف طن من النفايات السامة، والأخطر من ذلك هو النفايات الاستشفائية التي يطرح منها سنويا 125 ألف طن 33 ألفا منها تعد سامة و22 ألف طن تعد معدية، يضاف إلى ذلك النفايات الكيميائية الزراعية أي مبيدات الأعشاب والحشرات المنتهية صلاحيتها التي يشكل مخزونها 2200 طن. ولا يمكن أن ننسى في هذا المضمار تلوث المياه، إذ يبلغ حجم المياه الصناعية والحضرية المستعملة حوالي 600 مليون متر 3 هي التي تتسبب في وقوع الكثير من المشاكل الصحية في الجزائر. إن هذا الوضع يمثل مشكلة بيئية حقيقية يجب التصدي لها بكل الوسائل مثل رسكلة كل النفايات الصناعية القابلة لذلك وإقامة محطات لتصفية المياه المستعملة، واختيار تكنولوجيا أنظف في الصناعة إلى غير ذلك.

هذه الجهودات يجب أن تدعم من طرف كل المعنيين والمواطنين المخلصين، ضمن إستراتيجية وطنية جريئة للتهيئة العمرانية في إطار تنمية مستدامة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشير باختصار إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا بشروط أختصرها في الآتي:

1- في المجال الاجتماعي والقانوني:

- التدخل المباشر للدولة من أجل التوجيه والمراقبة مع تنسيق مؤسساتي بين السلطات المحلية والولائية والمركزية عن طريق مجالس للتخطيط.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- اعتماد الحكم الديمقراطي واحترام القانون.
- نشر الوعي الاجتماعي والوطني بالاعتماد على مناهج تعليمية مكيفة مع المصلحة العامة والوطنية.
- لامركزية التخطيط ومشاركة السكان المحليين عن طريق الاستشارة
- تشجيع البحث العلمي واستغلال الأبحاث الجامعية المتوفرة بمختلف الجامعات في شتى التخصصات.

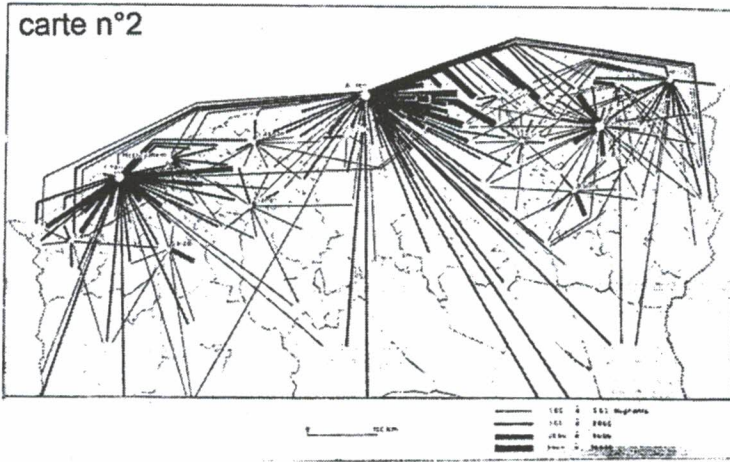
2- في المجال الاقتصادي:

- الحد من تبديد الموارد الطبيعية
- ضمان المساواة كمبدأ في توزيع الموارد بين المواطنين
- الحد من تفاوت المداخل بين القطاعات إلا حسب الجهد المبذول تنويع النشاطات الاقتصادية عبر مختلف أقاليم الوطن.

3- في مجال البيئة:

- حماية الموارد الطبيعية من غطاء نباتي وأرض زراعية وتنوع بيولوجي بمكافحة التصحر ووضع حد لتدهور الغطاء النباتي سواء كان ذلك بسبب الرعي الجائر أو الحرث العشوائي أو زحف الرمال، وحل مشاكل تملح التربة الزراعية إقامة محطات تصفية للمياه المستعملة بغرض الاستفادة منها ثانية في مجال الري والتسميد وغيره من الاستعمالات الأخرى. استعمال تكنولوجيا أنظف بالصناعة وذلك باستعمال تقنيات صناعية وطاقات غير ملوثة للهواء والماء ولا المحيط، كالطاقة الشمسية والهوائية.

Fig. n° 35 : LES ATTRACTIONS URBAINES
hors d'orbite des habitants nés hors ville, pour 14 villes
(d'après statistiques AARD'xy).



المراجع باللغة العربية

- 1- تقرير حول حالة البيئة ومستقبل الجزائر سنة 2000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة الجزائر 2000
- 2- التلوث البيئي، مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل
عبد القادر رزيق المخادمي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000
- 3- الرهانات البيئية في الجزائر. المهندس أحمد ملحة. مطبعة النجاح
الجزائر 2000
- 4 - مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة. د. بشير محمد التيجاني.
ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1987.
- 5- قراءات في التخطيط الإقليمي، وجهة نظر جغرافية.
د. صلاح الدين بحيري. دار الفكر دمشق 1994.
- 6- قانون التهيئة العمرانية في الجزائر رقم 87-03 الصادر بتاريخ 27 جمادي
الأولى 1407/هـ الموافق لـ 1987/02/27
- 7- قانون التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة (في الجزائر) رقم 01-20
المؤرخ في 27 رمضان 1422/هـ الموافق لـ 2001/12/12 .
مراجع باللغة الأجنبية

- 1- L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du Territoire. Jacques Fontaine o.p.u
Alger 1986.
- 2- Aménager L'Algérie 2020. Ministère de l'aménagement du territoire et de
l'environnements Alger
- 3- collections statistiques no 80 r.g.p.h 1998 o.n.s. Alger 1999.
- 4- Indépendance politique et libération économique. 1962-1985 Marc Ecrément. o.p.u. Alger
1986.
- 5- l'univers rural et la planification .Jacques -R- boudeville p.u.f Paris 1968.